

المتقيا بلدين قابل تصناد ونحوه كقولهم وما يستوى الا مع البصير ولا
الطلمات ولا النور ولا الظل ولا الجور وما استوى الاحياء والا اموات
وقوله تعالى ولا استوى المسنة ولا السبية لا استوى اصحاب البار والهاب
الجنة **قوله** والمدني وارد على سبيل التعليق ليعني ان المراد في الحديثين بقيد
الايمان بالكمال فاطراد لا يفي في الراجح حتى يركب وهو كمال الايمان لا ايمان
كما لا يركب الايمان له لما سمي في حديث / الايمان من ان الاعمال لا يخلو اخله
في سعي الايمان الكامل ولكن ترك التصريح بالقييد تعليقا ومبالغة في الرضا
وتفخيره في الحديث كبر من ذلك حديث مسلم وغيره بان العبد والكفر
ترك الصلوة فان المراد التمسك على وجه الخبر ولم يصح بالقييد تعليقا
او مبالغة في الخبر **قوله** قال صلى الله عليه وسلم لا خير لما بالك في السوال
وان زنى وان سرق على زنى انفس الى ذر هذا في الصحيحين قال استأبني
صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب البيض وهو نادر ثرا تبته وقد استيقظ
فقال ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة قلت
وان زنا وسرق قال وان زنا وسرق قلت وان زنا وسرق قال وان زنا
وان سرق قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق على عم ابي
ذر وكان البرذر اذا حدث هذه الحديث قال وان زنى انفس ذر وزنى الاذنت
وصوله الى الوغى ثم يفتح المراد وهو التراب على سبيل المبالغة به يعتبر به عند وقوع
الشيء على خلاف مراد الخطاب فيها والمراد في قوله على زنى متعلق بذي النوف
تقديره قلت هذا او نحو ذلك **قوله** وللجواب انها متوكلة الظاهر لان قوله
تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاعلم ان الله قد اصابه وبالجملة
بان العموم في اليهود دون هذه الامة والمراد مما انزل الله التورية بدلالة
السياق في قوله تعالى انا انزلنا التوراة فيها هجر ونور حكم بها النبيون الذين
اسلموا الذين هادوا والنبيون والاحبار الامة وهذه الاية غير متعلية بحكم

الاول

التورية فالمراد اليهود والمراد في قوله تعالى ومن كفر بعد ذلك ما ونيك
هم الفاسقون الكافرون في الفسق فمما الذين باعتبارهم وقع الحصر المبدول عليه
بضمير العنصر في الامة وهو حصر الناس في الكافر وقوله تعالى حكما
عن موسى وهوون انا قد اوحى اليك ان العذاب على من كذب وتولى متروك
الظاهر اعني حصر العذاب بضمير المستناب اليه في الامة للاتفاق على عذاب
الزائد وشاربه الخبر ونحوها من لم يكذب وقوله تعالى لا يصلاها الا الاشقي
الذي كذب وتولى متروك الظاهر لان العار في قوله عز في الا فاندركم
نازا تملط هي المناصاة ما كفاها لا الطبقة العليا التي وردت النصوص
بانها عصاة الموحدين وقوله تعالى ان الحزبي اليوم والسوء على الكفر من
استبدلوا لم به معنى على عموم المفرد المجلي باللام وهو ممنوع عند العال ما نه
لا عموم له ومقتضى التعميم فالمراد بالحزبي الكامل فيلزم تح الحصار افراجه
في الكافر واما حديث من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر فاخرجه الطبراني
بلفظ من ترك الصلوة متعمدا وقد كفر جهارا او رواه اصحاب السنن لاربعة
واسن حبان والحاكم من حديث سريده وصححه له لفظ العهد الذي بيننا
وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر وقد مر ما يوضح منه الجواب عنه
وبعضهم اى وبعض المسلمين الى انه ممنوع عقلا بناء على الادلة التي ذكرها
التاخر عنهم وهو لا يعرضهم المحتوتة وصاحب العمدة ابو البركات النسفي
من الحمفية والادلة المذكورة جارية على طريق الحسن والقبح العقليين وتعليل
انعائه تعالى بالانراض وقيل تقيد بطلانها **قوله** ورفع القامة هي ما يلزم اذ وه
والمراد بها هنا ما سخرته من العقاب قوله واعتقاد الابد فيوجبه جزا الابد
هذا مجرد عوى لادليل عليها فان قيل نبتة الكافر الاستمرار على الكفر اذ لو
لم تمت فوجب ذلك تايبه العقاب عليه بخلاف غيره من الذنوب قلنا
ليس ذلك دليلنا الماهو ايد اعني مناسب لتايبه العقاب لا ثبت بطله حكم

الاول مقتضاه